

Distr.: General
24 June 2005
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني
لحقوقه غير القابلة للتصرف

محضر موجز للجلسة ٢٨٥

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ١١ أيار/مايو ٢٠٠٥، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس: السيد باجي (السنغال)

المحتويات

إقرار جدول الأعمال

تقرير رئيس اللجنة عن التطورات التي حدثت منذ الجلسة السابقة

التطورات المستجدة في عملية السلام في الشرق الأوسط والحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة،
بما فيها القدس الشرقية

تقرير رئيس اللجنة عن اجتماع الأمم المتحدة الدولي بشأن قضية فلسطين الذي عقد في
٨ و ٩ آذار/مارس ٢٠٠٥ في مكتب الأمم المتحدة في جنيف، والمشاورات مع منظمات
المجتمع المدني التي أجريت في ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٥

تقرير رئيس اللجنة عن حضوره مؤتمر السلام في فلسطين، ٢٨-٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٥،
بوتراجايا، ماليزيا

اعتماد منظمات المجتمع المدني لدى اللجنة

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل. كما ينبغي تبيانها في مذكرة وإدخالها على نسخة من
المحضر. كذلك ينبغي إرسالها في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى: Chief, Official Records
.Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza

وستصدر أية تصويبات لمحضر هذه الجلسة والجلسات الأخرى في وثيقة تصويب واحدة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٥

إقرار جدول الأعمال

١ - أقر جدول الأعمال.

تقرير رئيس اللجنة عن التطورات التي حدثت منذ الجلسة السابقة

٢ - الرئيس: قال إنه سيقدّم فيما بعد تقريراً عن اجتماع الأمم المتحدة الدولي بشأن قضية فلسطين الذي عقد في ٨ و ٩ آذار/مارس ٢٠٠٥ في جنيف، وعن المشاورات التي تلت ذلك مع منظمات المجتمع المدني.

٣ - واسترعى الانتباه إلى رسالة كتبها، بوصفه رئيساً للجنة، إلى الأمين العام (A/ES-10/301-S/2005/262) يعرب فيها عن قلق اللجنة الشديد إزاء أنشطة إسرائيل التي تهدف إلى توسيع مستوطناتها في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ويؤكد من جديد أن استمرار إسرائيل في إحداث واقع في الميدان يتعارض مع خارطة الطريق التي تلزم حكومة إسرائيل بتفكيك المستوطنات غير المرخص بها وتجميد جميع أنشطة الاستيطان.

٤ - وفي ٦ أيار/مايو ٢٠٠٥، عين الأمين العام السيد ألفارو دي سوتو منسقاً خاصاً للأمم المتحدة من أجل عملية السلام في الشرق الأوسط وممثلاً شخصياً له لدى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية. وتطلع إلى التعاون الوثيق مع السيد دي سوتو من أجل التنفيذ الكامل لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وخارطة الطريق، بغية تحقيق تسوية شاملة وعادلة ودائمة لقضية فلسطين.

٥ - وقد اجتمع أيضاً في ٦ أيار/مايو ٢٠٠٥ مع ممثلي منظمات المجتمع المدني الناشطة في الأمم المتحدة و/أو في منطقة نيويورك الكبرى. وعقد هذا الاجتماع بالاقتران مع عرض فيلم تسجيلي بعنوان "راشيل - ضمير أمريكي".

وأحاطته المنظمات غير الحكومية علماً بالمبادرات التي اتخذتها مؤخراً، كما ناقش معها حالة الاستعداد لمؤتمر الأمم المتحدة الدولي للمجتمع المدني لنصرة الشعب الفلسطيني لعام ٢٠٠٥. وجرى الاتفاق مع اللجنة التوجيهية للمنظمات غير الحكومية على أن يعقد المؤتمر في بداية الصيف في إحدى المدن الأوروبية بغية الوصول إلى منظمات المجتمع المدني في أوروبا والشرق الأوسط.

التطورات المستجدة في عملية السلام في الشرق الأوسط والحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية

٦ - السيدة برغوثي (مراقبة عن فلسطين): قالت إن الحالة ما زالت حرجة في الأرض الفلسطينية المحتلة، حيث أنه لم تحدث سوى تطورات طفيفة في الميدان. وما زال الشعب الفلسطيني يشعر بالغضب والإحباط الشديدين إزاء الظروف القاسية التي يواجهها. وقد اتخذت السلطة الفلسطينية خطوات إيجابية لتهدئة الحالة، وفقاً لالتزامها الثابت بتفاهات شرم الشيخ. ومما يؤسف له أن هذه التدابير قد اتخذت في ظل انتهاكات مستمرة لحقوق الإنسان ارتكبتها القوات الإسرائيلية المحتلة ضد الشعب الفلسطيني، بما في ذلك قتل ٣٠ مدنياً منذ مؤتمر قمة شرم الشيخ، وجرح ٢٤١ آخرين على الأقل، وتدمير ممتلكات مدنية وهدمها، وفرض قيود شديدة على حركة الأشخاص الفلسطينيين والبضائع الفلسطينية عن طريق عمليات الإغلاق ونقاط التفتيش ومتاريس الطرق.

٧ - وأعربت عن سرورها لملاحظتها أنه رغم ذلك أجريت الانتخابات المحلية والبلدية في ٦ أيار/مايو ٢٠٠٥. ووفقاً لمن رصدوا الانتخابات، بما فيهم من مراقبين دوليين، اتسمت الانتخابات بالشفافية وجرت في مناخ إيجابي. وسيعمل نجاح الانتخابات، ونجاح الانتخابات الرئاسية التي

الأماكن الإسلامية والمسيحية والمقدسة، ووضع حد نهائي لمحاولات تدنيس تلك الأماكن.

١٠ - وبناء المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية وجدار التوسع انتهاك صارخ للقانون الدولي يبرهن على الازدراء الكامل للفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤ ويشكل حرقا واضحا لخارطة الطريق. ويجب أن يكون هناك وقف تام لهذه الأنشطة التي تهدد بتدمير أية إمكانية لتحقيق السلام في المنطقة. وترحب السلطة الفلسطينية بإصرار حكومة الولايات المتحدة على ضرورة وفاء إسرائيل بالتزامها بوقف توسيع المستوطنات، وترجو أن تترجم هذه الكلمات إلى أفعال. وستواصل القيادة الفلسطينية السعي إلى الحصول على الدعم الدولي لممارسة الضغط على إسرائيل لكي تنهي احتلالها للأرض الفلسطينية. وفيما يتعلق بالجدار، ستسعى القيادة الفلسطينية إلى التنفيذ الكامل لقرار الجمعية العامة دإط-١٠/١٥، الذي يطالب إسرائيل بالامتناع لواجبها القانونية، كما ورد ذكرها في الفتوى. وقد حثت السلطة الفلسطينية الأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقية جنيف الرابعة على التقدم إلى سويسرا، بوصفها الوديعة لاتفاقيات جنيف، بتوصيات من أجل اتخاذ تدابير محددة تكفل احترام إسرائيل للاتفاقية.

١١ - وأكدت من جديد الأهمية التي تعلقها السلطة الفلسطينية على تفاهات شرم الشيخ. وقالت إن السلطة اتخذت خطوات ثابتة ومنتظمة صوب التنفيذ الكامل لتلك التفاهات، بما فيها إصلاح خدمات الأمن والمؤسسات الأخرى. ومما يؤسف له أن إسرائيل أحرزت تقدما ضئيلا في الوفاء بالتزاماتها، التي تضمنت الانسحاب من مدن فلسطينية ووقف العنف والتدمير وإطلاق سراح مسجونين فلسطينيين والسماح بعودة مرحلين. وأكدت أن الجانب الفلسطيني يتوقع من القوات الإسرائيلية المحتلة أن تنسحب

أجريت مؤخرا، وإجراء الانتخابات القادمة للمجلس التشريعي، على الإسهام بشكل كبير في دعم المؤسسات الوطنية وسيادة القانون.

٨ - ويشكل عدد من القضايا الحرجة توترا شديدا على الحالة المشقة في الميدان. وتكشف السلطة القائمة بالاحتلال سياساتها غير المشروعة الرامية إلى تغيير الوضع القانوني للقدس الشرقية المحتلة وتركيبها الديمغرافي وطابعها. وقبل شهرين فقط، وافقت الحكومة الإسرائيلية على خطط لتشييد ٣٥٠٠ وحدة سكنية إضافية في مستوطنة "معلي أدوميم"، وهي أكبر مستوطنة إسرائيلية غير قانونية تقع شرق القدس في الأرض الفلسطينية المحتلة. والغرض من وراء ذلك هو وصل هذه المستوطنة بالقدس الغربية، مما يطوق القدس الشرقية المحتلة ويفصلها عن الأرض الفلسطينية التي تحيط بها بشكل طبيعي. وتشكل هذه الإجراءات غير القانونية انتهاكا صارخا للقانون الدولي، وبخاصة اتفاقية جنيف الرابعة.

٩ - فضلا عن ذلك، قام المتطرفون الإسرائيليون في الأسابيع القليلة الماضية بمحاولات عديدة لشن هجوم على الحرم الشريف. وردا على المحاولة الأخيرة، اختارت قوات الاحتلال الإسرائيلية أن تعاقب السكان الفلسطينيين على الإجراءات غير القانونية التي قام بها المتطرفون الإسرائيليون، وذلك عن طريق إغلاق جميع المداخل المفضية إلى القدس ومنع الفلسطينيين من دخول الحرم الشريف. وعلاوة على ذلك، استخدمت تلك القوات القوة المفرطة ضد آلاف الفلسطينيين في المنطقة المحاورة، مما تسبب في إصابة ١٨ شخصا على الأقل بجراح. وترى القيادة الفلسطينية أن هذه الإجراءات تشكل تهديدات خطيرة لإمكانية تحقيق السلام في المنطقة، وستحمل الحكومة الإسرائيلية مسؤولية أي ضرر قد يصيب الحرم الشريف. وقد طالبت المجتمع الدولي بأن يمارس الضغط على إسرائيل من أجل حماية جميع

١٤ - وما زالت الحالة الاقتصادية - الاجتماعية للشعب الفلسطيني آخذة في التدهور. وتعرب السلطة الفلسطينية عن امتنانها للمساعدة المقدمة من المجتمع الدولي للتخفيف من معاناة الشعب الفلسطيني، كما ترحب بتعهدات المساعدة التي قطعت في اجتماع لندن بشأن دعم السلطة الفلسطينية. ومع ذلك، تود السلطة الفلسطينية أن توضح أنه بينما يتعين إيلاء اهتمام خاص بغزة وشمال الضفة الغربية بعد الانسحاب الإسرائيلي المزمع، فإن استراتيجيات المساعدة الإنمائية يجب أن تتضمن خططاً للأرض الفلسطينية المحتلة برمتها، بما فيها القدس الشرقية.

١٥ - وتلتزم السلطة الفلسطينية بتنفيذ خارطة الطريق، التي من شأنها أن تيسر إحياء عملية السلام واستئناف مباحثات الوضع النهائي بناء على قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وترحب السلطة في هذا الصدد بعقد مؤتمر سلام دولي في النصف الثاني من السنة، وفقاً لاقتراح بعض الحكومات. والسلطة مستعدة للمشاركة بفعالية وإيجابية في أي مسعى من شأنه أن يساهم في تحقيق أهداف إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشرقية وإرساء سلام شامل ودائم في المنطقة وتحقيق ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، بما فيها الحق في تقرير المصير والحق في الاستقلال.

١٦ - السيد مقداد (مراقب عن الجمهورية العربية السورية): قال إن الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة تتسم بالتناقضات. وتعتزم إسرائيل الانسحاب من غزة، إلا أن الحكومة الإسرائيلية تخطط في نفس الوقت لتوسع استيطان ضخم. وسكان المستعمرات الذين يجري ترحيلهم من غزة سينقلون ببساطة إلى مستوطنات في الضفة الغربية والقدس الشرقية المحتلة. وهذه السياسة خطيرة جداً وتهدد بإيجاد حالة متفجرة ودموية في الشرق الأوسط. ولهذا، يجب أن تضاعف اللجنة جهودها لوقف الخطط الإسرائيلية.

إلى مواقع ما قبل أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وفضلاً عن ذلك، يجب السماح للمرحلين بالعودة إلى أماكن إقامتهم الأصلية.

١٢ - وتواصل إسرائيل تأخير انسحابها المعتزم من قطاع غزة وأجزاء من الضفة الغربية بناء على مزاعم كاذبة ولا أساس لها. وعندما يجري الانسحاب، يجب أن ينظر إليه بوصفه الخطوة الأولى صوب تنفيذ إسرائيل لالتزاماتها بموجب خارطة الطريق. ويجب ألا يسفر ذلك الانسحاب عن أي تغيير في الوضع القانوني للمنطقة المعنية. وأي تغيير من شأنه أن يشكل انتهاكاً لمبدأ السلامة الإقليمية ووحدة الأرض الفلسطينية المحتلة. وكما أوضحت السلطة الفلسطينية، فإن خيار الدولة ذات الحدود المؤقتة غير مقبول.

١٣ - وفي إطار التنسيق الأمني بين الطرفين، ينبغي للحكومة الإسرائيلية أن تزود السلطة الفلسطينية بجميع المعلومات اللازمة فيما يتعلق بالترتيبات المتخذة للانسحاب والفترة التي تليه. ويجب أن يكون الانسحاب من غزة كاملاً وأن يشمل منطقة حدود صلاح الدين القريبة من مصر. ويجب أن يتبع ذلك انسحاب من الضفة الغربية إلى مواقع ما قبل أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ويجب إنشاء ممر آمن بين قطاع غزة والضفة الغربية، كما يجب إلغاء جميع القيود المفروضة على حركة الأشخاص الفلسطينيين والسلع الفلسطينية داخل الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وفضلاً عن ذلك، يجب وضع خطة واضحة لبناء وافتتاح مطار وميناء صالحين للعمل وإعادة فتح جميع نقاط العبور التجارية على الحدود، بما فيها بيت حانون حتى لا تصبح غزة سجنًا محاطًا بالجدران بعد الانسحاب المزمع. ويجب أن يوضع معبر رفح، وهو نقطة اتصال غزة الوحيدة بالعالم الخارجي، تحت السيطرة الفلسطينية. وأخيراً، فإنه بمقتضى القانون الدولي، يجب إعادة الأرض في حالتها الأصلية.

لالتزاماتها القانونية بوقف بناء الجدار في الأرض المحتلة. وتحقيقاً لذلك الهدف، حث المشاركون الدول الأعضاء على أن تحظر على الكيانات والأفراد الواقعين في نطاق ولاياتها المساعدة على بناء ذلك الجدار، كما طالب المشاركون المجتمع الدولي باعتماد التدابير اللازمة لإقناع حكومة إسرائيل بالامتثال للقانون الدولي ولفتوى محكمة العدل الدولية.

٢١ - وسيكون تقرير الاجتماع الدولي متاحاً على شبكة الإنترنت، كما أنه سينشر كأحد مطبوعات شعبة حقوق الفلسطينيين.

٢٢ - وقد اجتمع أيضاً وفد اللجنة بالسيد أندريس جونسون، الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي. وقد أحاط السيد جونسون الوفد علماً بجهود الاتحاد الرامية إلى مساعدة السلطة الفلسطينية على وضع الصيغة النهائية لقانون الانتخابات وتعزيز الدور الإشرافي للمجلس التشريعي الفلسطيني ولجانه المعنية بالميزانية والأنشطة التي يضطلع بها في مجال حقوق الإنسان. وكان من المهم جدا بالنسبة للاتحاد البرلماني الدولي أن يجمع معاً أعضاء الكنيست والمجلس. واسترعى السيد جونسون الانتباه أيضاً إلى الاجتماع المقبل لرؤساء البرلمانات الذي سيعقد في مقر الأمم المتحدة، والذي سيتيح الفرصة لإقامة صلات مباشرة بين أعضاء اللجنة والبرلمانيين. وجرى الاتفاق على توسيع نطاق مشاركة البرلمانيين في الاجتماعات التي يجري تنظيمها تحت إشراف اللجنة.

٢٣ - وفي ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٥، أجرى الوفد مشاورات مع ٢٤ من ممثلي المنظمات غير الحكومية بشأن برنامج اللجنة للتعاون مع المجتمع المدني. وشدد بعض هؤلاء الممثلين على ضرورة تقديم شرح إلى المجتمع المدني فيما يتعلق ببارامترات أي حل يركز على قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. كما ذكروا أمثلة عن كيفية إشراك الحكومات في

١٧ - والاستهزاء بالقانون الدولي أمر تمارسه القيادة الإسرائيلية منذ زمن طويل. ورغم فتوى محكمة العدل الدولية، تواصل إسرائيل بناء جدارها التوسعي، كما تجري إقامة المزيد من المستوطنات. ويتعين على الأمم المتحدة أن تضطلع بمسؤوليتها تجاه معالجة التهديد الذي تشكله سياسات إسرائيل العدوانية، وأن تكفل تنفيذ جميع القرارات ذات الصلة.

١٨ - السيد سو (غينيا): قال إن حكومته ما زالت ملتزمة بنضال الشعب الفلسطيني من أجل التحرر. وبفضل ظهور المؤسسات الفلسطينية الديمقراطية، تحسنت توقعات نجاح ذلك النضال. ولهذا، فمن المهم أن تكثف اللجنة جهودها المبذولة لدعم الشعب الفلسطيني.

تقرير رئيس اللجنة عن اجتماع الأمم المتحدة الدولي بشأن قضية فلسطين الذي عقد في ٨ و ٩ آذار/مارس ٢٠٠٥ في مكتب الأمم المتحدة في جنيف، والمشاورات مع منظمات المجتمع المدني التي أجريت في ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٥

١٩ - الرئيس: قال إن موضوع الاجتماع كان "تنفيذ فتوى محكمة العدل الدولية بشأن بناء جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة - دور الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمجتمع المدني"، وقد ركزت اللجنة، ضمن جملة أمور، على مسؤولية الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والدور الذي تضطلع به البرلمانات والمجتمع المدني في تعزيز احترام القانون الدولي.

٢٠ - وبينما جرى الترحيب بنية إسرائيل في أن تنسحب من قطاع غزة وأجزاء من الضفة الغربية، فقد أكد المشاركون أهمية تنفيذ ذلك في إطار خارطة الطريق وحذروا من أي نقل للمستوطنين الإسرائيليين من قطاع غزة إلى الضفة الغربية، مؤكداً أنه يجب على إسرائيل أن تمتثل

الشمالية وأوروبا، وأن ينشئ علاقات فعالة مع اللجنة وشعبة حقوق الفلسطينيين وشبكة التنسيق الدولية المعنية بفلسطين.

٢٩ - السيدة برغوثي (مراقبة عن فلسطين): أعربت عن عميق امتنانها للأهمية التي تعلقها ماليزيا، حكومة وشعبا، على قضية فلسطين، كما أعربت عن دعم وفدها لإنشاء المركز الدولي المعني بفلسطين.

٣٠ - السيد موحد راضي (ماليزيا): قال إن النية من وراء عقد المؤتمر كانت كسر الجمود في عملية السلام. ورحب بإنشاء المركز الذي سيسهم مع غيره من المبادرات في تعزيز إرساء السلام في فلسطين.

٣١ - الرئيس: قال إنه يعتبر أن اللجنة تود أن تحيط علما بالتقرير.

٣٢ - تقرر ذلك.

اعتماد منظمات المجتمع المدني لدى اللجنة

٣٣ - الرئيس: قال إن المنظمات غير الحكومية التالية تقدمت بطلبات لكي تُعتمد لدى اللجنة: رابطة قانونيي مالي، وأصدقاء الأقصى، والمنتدى الدولي من أجل العدالة والسلام، وحملة التضامن الفلسطيني - الأيرلندي، ومركز القدس للإثراء التعليمي، ورابطة الثقافة والصدقة الفلسطينية الأمريكية، والفلسطينيون من أجل السلام والديمقراطية، ومركز معالجة وإعادة تأهيل ضحايا التعذيب. وقد استعرض مكتب اللجنة الطلبات وأوصى باعتمادها.

٣٤ - وقال إنه يعتبر أن اللجنة تود أن تعتمد هذه المنظمات.

٣٥ - تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٥

حوار يتعلق بالامتنال لفتوى محكمة العدل الدولية. ودعا ممثلو الكنيسة المشيخية في الولايات المتحدة ومجلس الكنائس العالمي إلى تصفية الاستثمار مع الشركات التي عززت احتلال إسرائيل للأرض الفلسطينية؛ وفي هذا الصدد، حث عدد من الممثلين الأمم المتحدة على أن تدعو إلى الاستثمار الذي يتحلى بالمسؤولية الاجتماعية.

٢٤ - وقد اقترح الممثلون أيضا أن المؤتمر الدولي القادم للمجتمع المدني من أجل دعم الشعب الفلسطيني ينبغي أن يعقد في أوروبا وأن يركز على حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف. وسيأخذ مكتب اللجنة بهذه المقترحات في الحسبان.

٢٥ - وقال إنه يعتبر أن اللجنة تود أن تحيط علما بالتقرير.

٢٦ - تقرر ذلك.

تقرير رئيس اللجنة عن حضوره مؤتمر السلام في فلسطين، ٢٨-٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٥، بوتراجايا، ماليزيا

٢٧ - الرئيس: قال إن المؤتمر الذي نظمته ماليزيا للسلام جمع معا مجموعات المجتمع المدني من جميع أنحاء المعمورة في جهد يرمي إلى تكثيف الحملة الدولية لإرساء السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين ولإقامة دولة فلسطينية مستقلة.

٢٨ - واحتتم المؤتمر باعتماد خطة عمل بوتراجايا التي دعت، ضمن حملة أمور، إلى إنشاء مركز دولي معني بفلسطين للمجتمع المدني بالجنوب يكون مقره ماليزيا. ومن شأن هذا المركز أن ينسق أنشطة مجموعات وشبكات الدعم الفلسطيني الموجودة في الجنوب، وأن يشرع في إنشاء مجموعات وشبكات دعم جديدة في البلدان النامية، وأن يقيم علاقات وثيقة مع مجموعات الدعم الفلسطيني في أمريكا